

(النحو العربي: المفهوم – المنهج – إشكالات)

Arabic Grammar (Concept - Methodology - Challenges)

أ. بوجمالة مصطفى¹، أ.د. تريكي مبارك²¹ جامعة المدية (الجزائر)، mustafaboudjmala@gmail.com² جامعة المدية (الجزائر)،

تاريخ النشر:

تاريخ القبول: 2026/01/17

تاريخ الاستلام: 2025/12/08

2026/01/26

ملخص:

تبرز لنا هذه الدراسة أن لغويينا القدامى كان لهم موضع قدم في مناهج البحث اللغوي المختلفة الوصفي والمعياري والتاريخي والتحويلي- عن غير قصد- بالإضافة إلى أن مفهوم النحو القديم لم يخرج في معظمه عن مفهوم النحو الحديث القائم على الإعراب والاختيار والمطابقة والموقعية، وأن أهم ما فيه أنه شامل يدرس الصوت والنظم والدلالة، فهو يصل اللغة بالفكر ويعالج الشكل والمعنى.

الكلمات المفتاحية: التعليل ؛ الاختيار ؛ الموقعية ؛ المطابقة ؛ الإعراب

Abstract:

This study highlights that ancient linguists had a significant role in various linguistic research approaches, including descriptive, normative, historical, and transformational, albeit unintentionally. Additionally, , it points out that the concept of traditional grammar largely aligns with modern grammar, which focuses on case marking, selection, agreement, and syntactic positioning. The key feature of this grammar is its comprehensiveness, as it examines sound, structure, and meaning. It connects language with thought, addressing both form and content.

Keywords: Reasoning ;Choice; Position; Conformity; Parsing.

1. مقدمة :

لقد دأب العرب من القرن الأول الهجري على لمّ شعث اللغة العربية، وتجميع أمشاجها ووضع أصولها، واستنباط أحكامها، وقد صرفوا في ذلك جهدا منقطع النظير، صبروا وصابروا حتى أخرجوا إلى الأجيال هذا الكم الهائل من المؤلفات في شتى علوم العربية التي نالت شرفها بأن تكون هي حاضنة القرآن الكريم في لغته ودينه الحنيف.

ولقد كان الشروع في وضع أصول اللغة العربية ومقاييسها في صدر الإسلام ونبيدا، ثم نشط في أواخر القرن الثاني الهجري ثم ارتفع شأنه في القرن الرابع الهجري وما بعده. وإنّ أهم دواعي هذا الاهتمام يعود إلى العمل على صيانة العربية مما قد يمسّها من ضرر بفعل دخول الأعاجم في الإسلام، وما يحمله هؤلاء من لغات، ورهانات، خافوا أن تشوب لغتهم بشوائب وهو ما يعرف بزمان اللحن. قال أبو الطيب اللغوي في كتابه (مراتب النحويين): «واعلم أنّ أول ما اختل من كلام العرب وأحوج إلى التعلم الإعراب»، لأنّ اللحن ظهر في كلام الموالي والمعرّبين من عهد النبي صلى الله عليه وسلم، فقد روي أنّ رجلا لحن بحضرته فقال: أرشدوا أخاكم فقد ضلّ.

ومما لا شك فيه أن البحث في مفهوم النحو عند العرب يستدعي أن نتحسّس بادئ ذي بدء موضع قدم هذا الفرع من فروع اللغة العربية بين بقية الفروع وخاصة علم الصرف.

فاللغة -أية لغة كانت- صارت تدرس هذا الزمان على خمسة مستويات من الدرس اللغوي هي: المستوى الصوتي، والصرفي والنحوي و الدلالي والمعجمي، وفق هذا الترتيب الذي لم يأت هكذا اعتباطا، إنما تفرضه طبيعة الأشياء.

وتجدر الإشارة هنا إلى حتمية التلاحم بين هذه المستويات الخمسة لعلم اللغة، فهي برمتها كل متكامل يخدم بعضها بعضا، ويسهم جميعها في بناء اللغة.

وإن نحن الآن بصدد تناول موضوع النحو كما عرفه رواده وكما يعرفه المحدثون اليوم، فهذا لا يعني البتة أننا بمعزل عن باقي الفروع إنما ذلك تسهيل للدرس وتنظيم للبحث.

يقول كمال بشر: «ومن المفيد أن نذكر أن هذه العلوم أو هذه الفروع تكون في مجموعها كلا متكاملا وكل واحد منها مرتبط بسابقه ولاحقه ارتباطا وثيقا بحيث لا يجوز الفصل بينها فصلا تاما، وكلها يرمي إلى هدف نهائي واحد وهو بيان خواص اللغة المدروسة ومميزاتها». (كمال بشر ، ب.ت ، ص84)

والنحو والصرف بوجه خاص حقهما أن يكون علما واحدا يبحثان معا بالنظر إلى التداخل الكبير الذي يكتنفهما، إذ لم يفصل العلماء العرب بينهما فصلا قاطعا بل قاموا بالمزج بين هذين المستويين فيما كتبوا حتى أنّ كتب النحو -منذ زمن بعيد- كانت تتضمن النحو والصرف معا.

يقول محمود السعران: «وقد جرى لغويو الغرب على أن يدرسوا نحو معظم اللغات تحت موضوعين أساسيين هما المورفولوجيا (الصرف) والنظم (النحو) (السعران ، بت، ص23). وهذا ما يبيّن ويؤكد مدى الالتحام الحاصل بين هذين العلمين وكلاهما علم واحد.

ويؤكد بشر «أن الرأي المعتمد عليه بعد الصرف مقدمة للنحو أو خطوة تمهيدية له. والصرف في نظر أصحاب هذا الرأي الذي نأخذ به، ليس غاية في ذاته، وإنما هو وسيلة وطريق من طرق دراسة التركيب والنص اللذين يقوم بالنظر فيهما علم النحو» ويستطرد الدكتور بشر بعد ذلك قائلا «ونتائج البحث في الصرف لا قيمة لها ولا وزن في نظرنا ما لم توجه إلى خدمة الجملة أو التركيب». (كمال بشر، بت، ص84) وإذا كان علم الصرف يُعنى بدراسة الكلمة والوحدات الصرفية فإن النحو يعنى بدراسة الجملة. فدراسة الجملة هو غاية الدرس اللغوي كله، ونحن نفكر «بجُمْل» كما يقولون. وقد درج النحويون القدامى والمحدثون على تناول مواد علم الصرف في مدخل الدراسة النحوية، واعتبرت قسما من دراسة النحو.

ويرى الدكتور بشر «أن يضم الصرف بعض ما تعارف القدماء على انه من مباحث النحو، كتقسيم الكلمة من حيث الاسمية والفعلية، والنظر إليها من حيث العدد والنوع» (كمال بشر، بت، ص84)، وهذا الرأي إنما يرمي إلى اعتبار الصرف مدخلا لدراسة النحو، أو اعتبار النحو والصرف علما واحدا. كما أن رأيه في أن تلحق بعض موضوعات الصرف كأوزان الثلاثي، وصيغ جمع التكسير، وبعض ألوان الإبدال، بدراسة الأصوات يدل على ارتباط علمي الصرف والأصوات، وبالتالي ارتباط علوم العربية بعامة بعضها ببعض.

ويعرّف ابن جني النحو بأنه: «انتحاء سمت كلام العرب، في تصرفه من إعراب وغيره كالنثنية والجمع، والتحقيق، والتكسير، والإضافة، والنسب، والتركيب، وغيره ليلحق من ليس من أهل العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شذّ بعضكم عنها ردّ به إليها» (ابن جني، 1/1374، 34هـ).

وهذا النص المهم من كتاب الخصائص يلفت انتباهنا إلى النقاط الآتية التي أراد ابن جني أن يتميز بها الدرس النحوي:

1- لم يكن الدرس النحوي عند العرب معيارياً، بل كان عرضاً لكلام العرب دون تغيير طيه، وهذا الذي نفهمه من عبارة (انتماء سمت كلام العرب) أو هكذا أراد ابن جني، غير أن الواقع والتطبيق لم يسيرا وفقاً لهذا. بل غلبت المعيارية على النحو فيما بعد.

2- لم يقتصر النحو عند القدماء على الأعراب فحسب، بل ضم مباحث ومسائل كثيرة كالتي ذكرها النص.

3- إن العرب كانوا يجمعون النحو والصرف في علم واحد، وهذا واضح من ذكره للجمع والتصغير والتحقيق وغير ذلك.

4- إن حصر ابن جني للنحو في «كلام العرب» دليل على إدراكه أن النحو مجاله الجملة العربية، ويتضح هذا كذلك في زوايا عدة من كتابه الخصائص كقوله: «إن الكلام إنما وضع للفائدة، والفائدة لا تجنى من الكلمة الواحدة، وإنما تجنى من الجمل ومدارج القول» (ابن جني، 1374/2، 331هـ).

وكذلك يمكننا أن نتحسس المنهج الغربي في الدرس النحوي في جوانب أخرى من كتاب الخصائص لابن جني، ونحن إذا أخذنا كتاب الخصائص فهو كمثال للكتب القديمة، فهو يؤكد لنا المذهب الذي ظهر في كتاب سيبويه، «قرآن في النحو كما قيل» (أبو الطيب اللغوي، 1974، ص65)، ومن تبعه من اعتبار النحو والصرف علماً واحداً، الأمر الذي خلص إليه الدرس الحديث.

كما يؤكد أن الصرف ينبغي أن يسبق النحو بقوله: «فالتصريف إنما هو لمعرفة أنفس الكلم الثابتة، والنحو إنما هو لمعرفة أحواله المتنقلة، ألا ترى أنك إذا قلت: قام بكرٌ ورأيت بكرًا ومررت ببكرٍ، فإنك إنما خالفت بين حركات حروف الإعراب لاختلاف العامل، ولم تعرض لباقي الكلمة، وإذا كان ذلك فقد كان من الواجب على من أراد معرفة النحو أن يبدأ بمعرفة التصريف لأن معرفة ذات الشيء الثابتة ينبغي أن يكون أصلاً لمعرفة حاله المتنقلة».

والذي يدعو إلى العجب أن ابن جني يعترف بأهمية الصرف بوصفه ممهداً للنحو وأساساً لدراسته، ولكنه مع ذلك يحاول تسويق تأخير البحث في بعض موضوعاته والبدء بالنحو قبله إذ يقول: «إلا أن هذا الضرب من العلم (يعني الصرف) لما كان

عويصا صعبا بدئ قبله بمعرفة النحو ثم جيء به بعد ليكون الارتياض في النحو موطئا للدخول فيه ومعينا على معرفة أغراضه ومعانيه».

وهذا التبرير الذي يسوقه ابن جني، بجانب الصواب إذ لا يمكن دراسة الأحوال المختلفة للكلمة ضمن الجملة المركبة فيها قبل معرفة تركيب الكلمة نفسها من وحداتها الصوتية واشتقاقها الصرفي كما يقول ابن جني نفسه: «معرفة ذات الشيء الثابتة ينبغي أن يكون أصلا لمعرفة حاله المتحركة».

ويتحتم ألا يغيب عن أذهاننا أنه كان لابن جني في خصائصه، رأي خاص في (العامل) حيث فكرة العامل من خلال التركيب، أو النظم، أو ضم اللفظ للفظ، فهو يقول: «فالعامل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه، لا لشيء غيره، وإنما قالوا: لفظي ومعنوي، لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامه اللفظ للفظ، أو باشتغال المعنى على اللفظ» (ابن جني، 1/1374، 110هـ)، كما أننا نلاحظ في «الخصائص» فهم الأقدمين للمعاني النحوية، وهو الفهم الذي سار عليه نحاة العرب منذ سيبويه، وهو فهم يتحرى النظم، وما ينشأ عنه من علاقات بين الكلمات، وهذا هو نص ابن جني وهو يرد على من اعتقد فساد علل النحويين: «اعلم أن هذا الموضع هو الذي يتعسف بأكثر من ترى، وذلك أنه لا يعرف أغراض القوم، فيرى لذلك أن ما أورده من العلة ضعيف وأنه ساقط غير متعال. وهذا كقولهم: «يقول النحويون إن الفاعل رفع والمفعول به نصب، وقد ترى الأمر بضد ذلك، ألا ترانا نقول: (ضرب زيد) فنرفعه وإن كان مفعولا به، ونقول (إن زيدا قام) فننصبه وإن كان فاعلا، ونقول (عجبت من قيام زيد)، فنجره وإن كان فاعلا، ونقول أيضا: قد قال الله عز وجل «ومن حيث خرجت»، فرفع حيث، وإن كان بعد حرف الخفض، ومثله عندهم في الشفاعة قوله عز وجل: «لله الأمر من قبل ومن بعد» وما يجري هذا المجرى» (ابن جني، 1/1374، 185هـ).

هذا ولقد أضحي مقررا في الدرس الحديث أن النحو-بما هو درس للتركيب والجملة- إنما يدرس المعاني النحوية وليس المعاني المعجمية، أي انه يدرس معاني الأشكال ذاتها، أو المعاني التي تؤدي إليها البيئة اللغوية، والعلاقات التي تمثلها العناصر التي تتركب معا في الكلام. هذا وإن الفاعل – في الدرس الحديث – هو كل اسم يأتي بعد الفعل، تماما كما جاء في نص ابن جني.

وقبل الولوج في قضية المآخذ على أساليب التأليف في النحو العربي يجدر القول بأن محاولات كثيرة قد قامت وتقوم من أجل تصحيح مسيرة مناهج البحث النحوي العربي. منها ما هو مترممت يكيل التهم والعداء لنحاتنا القدماء، ويتصيد لهم الأخطاء، ومنها ما

هو مغال في الاعتدال حتى ليخيل إلينا أن هؤلاء من التقليديين، وإن كانوا يعيشون بين المحدثين. ولعل الذين ينظرون إلى تلك المناهج معترفين بفضل الأوائل في تلك الثروة الضخمة التي أوروها لنا مع بيان ما يمكن التعديل فيها والتوفيق بين قديمه وحديثه أقرب إلى الصواب من غيرهم وأهداهم سواء السبيل.

وفيما يلي بعض المآخذ على نحائنا القدامى مما اعتبروه من مساوئ منهج البحث لديهم.

1- تعدد الآراء النحوية في المسألة الواحدة واختلاف الأحكام فيها. فإن يطلع على أي من كتب النحو القديمة ليفزعه ما يجد فيها من تشعب الآراء، حتى لتصل المذاهب في النقطة الواحدة إلى عشرة أو أكثر، مما يجعل المبتدئين من الدارسين يحسون بالملل والضجر إلى جانب الحيرة والارتباك.

ومن الطبيعي أن ذلك التباين وتلك الاختلافات في الآراء النحوية وأحكامها مردها إلى نشوء الفرق والمذاهب البصرية والكوفية ثم البغدادية والأندلسية والقاهرية. كل فريق يستنبط أحكامه وقواعده من اللغة التي تحيط به، وفضلا عن ذلك فقد كثر من خالف رأي فرقه البصرية أو الكوفية أو غيرها.

2- اختلاف آراء النحاة في القياس والسماع، فمما نلاحظه في كتب نحائنا القدامى تباينهم في القياس والسماع، فقد تساهل الكوفيون في هذا الأمر، فأجازوا القياس على المثال الواحد المسموع، وفي المقابل نجد البصريين يتشددون في الأمر، فقد اعتبروا القلة شاذة، فرفضوا جمع مفعول على وزن مفاعيل بحجة قلة ما ورد منه على ذلك الوزن، في حين يعتبره نحويونا المحدثون جمعا قياسيّا» (عباس حسن، ب.ت، 4/273)، بلا خلاف مستشهرين بأمثلة تزيد على العشرات.

3- اختلاف آراء النحاة في زمن الاحتجاج ومكانه، مما زاد أو ضاعف الاضطراب، والخلط الذي اكتنف أحكامهم النحوية، فهذا أبو عمرو بن العلاء الراوية المعروف يضرب عن الاستشهاد بالشعر الإسلامي، ولا يقبل غير الجاهلي (السيوطي، ب.ت، 2/254)، وهذا ابن قتيبة (عباس حسن، ب.ت، ص132) لا يربط في صحة اللغة بقبيلة خاصة أو عصر معين، وإنما مناط الأمر عنده تحقق الغرض الذي يرمي إليه من السلامة والبصر، ولا يرى ابن جني غضاضة في الأخذ من أهل المدر كما يؤخذ عن أهل الوبر إذا هم بقوا على فصاحتهم ولم يعترض شيء من الفساد للغتهم» (ابن جني، 1/1374، 406هـ).

ولعل رأي المجمع اللغوي بالقاهرة، في هذا الصدد يشكل حلا وسطا مقبولا، إذ جعل العرب الذين يوثق بعربيتهم ويستشهد بكلامهم، هم عرب الأمصار إلى نهاية القرن الثاني. وأهل البدو من جزيرة العرب إلى آخر القرن الرابع.

4- والتعليل، وما أدراك ما التعليل، تلك المعارك الكلامية التي تعج بها كتب النحاة القدامى، مما له صلة باختلاف الآراء واضطراب الأحكام، وتباين الأسباب، لما يرفع الفاعل؟ ولما تنصب المفعولات؟ ولما... و لما...؟ وأجوبة كثيرة على ذلك وتعليلات مختلفة.

فمن مظاهر إيغال لغويين القدماء في العلل ما دعوه بالعلل الثواني والعلل الثوالت، وهي مستوحاة من القاعدة المنطقية القائلة بوجود علة لكل معلول، فإذا فهمت الأولى فلا بد من ثانية، وإذا فهمت الثانية فلا بد من ثالثة.

وهكذا حتى أصبح الدرس اللغوي آيلا إلى مجموعة من الافتراضات التدريجية لقاعدة العلة والمعلول، وهو الأمر الذي تعج بأمثلته الآثار النحوية القديمة، وما حواه كتاب (الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري) من مسائل الخلاف بين علماء البصرة والكوفة خير دليل على ذلك.

5- ويذكر الذين تصدوا لنقد النحاة ومناهجهم تشتت النحو في الكتب وغيبة كتاب واحد يلم أشلاء النحو المتناثرة في المؤلفات الضخمة، فيكون موسوعة نحوية بل يذكرون أن كثيرا من الكتب القديمة عندما تعالج موضوعا (كظن وأخواتها)، على سبيل المثال، لا توفيه حقه قبل أن تستطرد وتطيل في الاستطراد معرجة على مسائل أخرى، مسهبة فيها ومطنبية لتعود بعد ذلك إلى تكملة الحديث عن (ظن وأخواتها)، وقد لا تعود إليها البتة.

6- ولقد ألقت كتب النحو كلها أو معظمها على طريقة من التأليف تكاد تكون واحدة لا يختلف فيها كاتب عن آخر، وإن اختلفوا في درجة الوضوح أو الإبهام أو اليسر والعسر في الأسلوب، فلقد كتبوا النحو بلغة خاصة يستطيع الدارس بعد شيء من الممارسة أن يتعرف عليها، وهذه الطريقة غاية في الإيجاز الذي يصل أحيانا إلى درجة الرموز والإشارات وهو ما يعرف (بالمتون)، وكان لا بد للمتن لما فيه من إبهام وغموض- من شرح يفك رموزه ويحل عقده، إلا أن الشروح أتت على نفس الوتيرة من كزازة اللغة وفظاظة التركيب، وزيادة المسائل، فاحتاجت -والحال هذه- إلى حاشية تزيل غموضها ثم جاء من وضع للحاشية أخرى وهكذا.

وجملة القول إن مفهوم النحو عند العرب قديماً كان هو انتحاء سمت كلام العرب إلا أنهم عند التطبيق لم يأخذوا بهذا المفهوم، وإنما أوغلوا في التعليل وما كانوا يأتون بعلّة إلا ويلزمها علة أخرى من جديد إلى أن سبحوا في بحر من المسائل، تتلاطم أمواجه، وتتقاذف الباحثين فيه ذات اليمين وذات الشمال، حتى أن بعضهم قد تطاول على القرآن الكريم وأخضعه لقواعده العسيرة، إذ أن هذا القرآن العظيم فوق ما تصفه به هذه القواعد إذ أجمع السلف في كل العصور على أنه أفصح الكلم، وهو منزل بلسان عربي مبين.

وليس ثمة من يشك في أن الطريق الأمثل ولعله الأوحّد لتنقية النحو العربي من شوائب التعليلات، وجُلُّ تلك المشكلات هو العودة إلى القرآن الكريم باعتباره القلب الموحد للغة العربية، وقياس كل أمر على ما أتى به ومجاراة أساليب وانتحاء سمتة، ولا بأس بعد ذلك من العودة إلى ما اشتهر من كلام العرب بين كل قبائلهم على حد سواء، مثل المعلقات وما شاكلها، وذلك في رأينا يغني عن الحيرة ويكفي مؤونة البلبلة والاضطراب.

أما المفهوم الحديث للنحو فيتلخص في قول علماء اللغة المحدثين بأن النحو يبحث في أربعة جوانب شديدة الاتصال ببعضها البعض، وهي الاختيار، والموقعية، والمطابقة والإعراب:

*والاختيار أو الانتقاء يراد به أن يلجأ المتكلم أو الكاتب إلى انتقاء صيغ معينة تصلح للتعبير عن معانيه، ويجوز ارتباطها بحسب العرف وتقاليده اللغويين بعضها ببعض أو بغيرها في التركيب المعين، أي أن الاختيار يرمي إلى اختيار ما تصلح به العبارة من الوجهة النحوية التركيبية؛ فعندما نقول مثلاً: إن الفعل يلزمه فاعل، فلا بد إذا أردنا أن نقول (ذهب) من أن نقول بعدها (الرجل أو الولد أو أي فاعل مناسب نختاره) وإلا نكون قد وقعنا في الخطأ.

فأي لفظة يختارها أي متكلم أو كاتب هي فاعل للفعل وإنما يظهر وضوح الاختيار في الأسلوب الأدبي حيث يختار كل واحد منهم من الألفاظ ما يناسب المقام ويتواءم مع ظروف المتكلم أو الكاتب وثقافته، وإذا ما كان يريد الإتيان بفاعل على سبيل الحقيقة أم المجاز، ولا يمكن فهم الاختيار بمعزل عن دراسته الموقعية، إذ يصعب فصل أحدهما عن الآخر.

*والموقعية هي البحث في قوانين تأليف الكلام وقواعد ترتيب الكلمات وعلاقاتها في الجملة أو العبارة.

*أما المطابقة فتعني البحث في قوانين التطابق أو عدم التطابق بين الصيغ المختلفة، من حيث التذكير والتأنيث، والإفراد والتثنية والجمع ومن حيث التعريف والتنكير وهكذا.

*والإعراب: وهو تغيير أحوال أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها، فهو أوضح أن يشار إليه، إذ نحو العربية بالذات لا ولن يكون أبدا بمعزل عن الإعراب. والإعراب هو علم العربية وخاصتها الأولى، أو هو تلخيص لكل مميزاتها النحوية. قال ابن قتيبة: «و للعرب الإعراب الذي جعله الله وشيا لكلامها، وحلية لنظامها، وفارقا في بعض الأحوال بين الكلامين المتكافئين، والمعنيين المختلفين كالفاعل والمفعول لا يفرق بينهما إذا تساوت حالهما في إمكان أن يكون الفعل لكل واحد منهما، إلا الإعراب (ابن قتيبة، ب.ت، 1954).

ومن الإنصاف الإشارة هنا إلى حقائق ووقائع تثبت بما لا يقبل الشك- أن العرب الذين عرفوا النحو بأنه انتحاء سمت كلام العرب قد أدركوا وظائف النحو التي توصل إليها اللغويون في الغرب حديثا. فمما يدل على أن هذا المفهوم لوظائف النحو كان موجودا لدى قدامى اللغويين العرب بوجه أو بآخر، - تلك الطريقة التي عقد بها سيبويه أبوابه، إذ تنم عن فهمه لهذه الوظائف «ومناقشته للأمثلة الجزئية في ثنايا هذه الأبواب نوع من التطبيق العملي لها» (كمال بشر، ب.ت، ص123).

ويقول القاضي عبد الجبار المتوفي سنة 415 هـ في كتابه المغني «أعلم أن الفصاحة لا تظهر في أفراد الكلام وإنما تظهر في الكلام بالضم على طريقة مخصوصة، ولا بد مع الضم من أن يكون لكل كلمة صفة، وقد يجوز في هذه الصفة أن تكون بالمواضعة التي تتناول الضم وقد تكون بالإعراب الذي له مدخل فيه، وقد تكون بالموقع (ابن هشام، ص73، ب.ت). ففي هذا النص نجد أن عبد الجبار قد أدرك في الزمن ذاك ما ينادي به علم اللغة الحديث، فهو يشترط لفصاحة الكلام ضم الكلمة إلى الكلمة، والمواضعة أي معرفة نوع الكلمة أو الكلمات التي يتألف منها التركيب وهي تقابل الاختيار بالمفهوم الحديث، ثم الموقعية ثم أن يكون للكلمات مواقع محددة. أما المطابقة التي لم يشر إليها عبد الجبار في هذا النص فهي متضمنة في الكلام بالبداية إذ وجود الضم يستلزم وجود المطابقة، أي الارتباط الداخلي للكلمات.

ثم جاء صاحب دلائل الإعجاز الجرجاني فأكد في نظريته أن علم النحو يبحث في النظم وأصوله وقواعده حيث قال: «أعلم انه ليس النظم إلا أن تضع الكلام الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت فلا

تزيع عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت فلا تخل بشيء منها وذلك أنا لا نعلم شيئاً
يبتغيه الناظم بنظمه غير أن ينظر في وجوه كل باب وفروقه» (عبد القاهر
الجرجاني، 1971، ص75).

ويبدو واضح جداً أن النظم الذي يقصده عبد القاهر يقابل الاختيار والموقعية معاً
في نظر علم اللغة الحديث، وواضح أيضاً أن النظم كالمضم يتصل اتصالاً وثيقاً
بالارتباط الداخلي بين صيغ التركيب.

إذن فالمفهوم الحديث للنحو ووظيفته له خلفيات في تراثنا اللغوي القديم والمتأخر ولا
شك بأن علماء العربية الذين أشاروا إلى هذا المفهوم كانوا رواداً وسباقين إلى معرفة
دور النحو في الدرس اللغوي.

بعد أن رأينا أن للمفهوم الحديث للنحو خلفيات وجذوراً في تراثنا النحوي القديم،
فسنعرض الآن لما نراه تطابقاً أو اختلافاً بين نحويينا القدامى والمحدثين في المعايير
التي تبناها، سواء أكان ذلك بالنسبة إلى مناهج الدرس اللغوي أم إلى تصنيف الأبواب
النحوية.

فبالنسبة إلى مناهج الدرس نجد أن الدراسات اللغوية العربية قد بدأت وصفية في كثير
من أصولها، فقد كان لغويونا العرب يتلقون النصوص مشافهة من أفواه الرواة
والأعراب الفصحاء، وينقلون عنهم، وهذا ما مهد إلى استقراء اللغة واستنباط القواعد
نتيجة لهذا الاستقراء؛ إذ اتصلت أوليات النحو العربي بالواقع اللغوي اتصالاً مباشراً،
أي بالاستعمال الواقعي الذي هو من صميم المنهج الوصفي " فقد كانت الحياة العربية
طبيعية، وبدأت الحركة العلمية في مناخ عام أساسه النقل والرواية، لذلك كان للنحو
العربي اتجاه وصفي في تناول كثير من ظواهر اللغة" (تمام حسان، 1980، ص18).

ومن هنا "رأينا الدراسات العربية الأولى تنسم بالوصف و تتأى إلى حد كبير
عن المعيار" (مهدي المخزومي، 1958، ص72) فقد كان منهج البحث في مدرسة
الكوفة أقرب إلى منهج الوصفي، خاصة في بداية نشأتها، إذ اعتمدوا على المسموع
وعدم إخضاعه إلى القواعد بل استنباط القواعد من المسموع، وأنهم كانوا يعدلون
القواعد حتى تتماشى مع المسموع ومن المعلوم أن المنهج الوصفي يهتم بتحليل
التركيب ليتمكن وضع القواعد بعد الاستقراء (عبد الراجحي، 1979، ص45)
والاستنتاج، وعماد التركيب الجملة، ولذلك فإن للجملة أهميتها في المنهج الوصفي وإن
التركيب هو هدف الدرس اللغوي، وتحليله بالاستقراء، والاستنتاج وتفيد القواعد كل

ذلك من صلب عمل المنهج الوصفي، وهذا لا يتأتى إلا بالسماع والمشاهدة وأخذ الأمثلة من اللغة المرصودة فعلا من الواقع.

ولعل خير مثال على سلوك علمائنا لهذا المنهج الوصفي تلك المسألة «الزنبورية» وهي سؤال طرحه الكسائي على سيبويه في مجلس يحيى البرمكي، فلما وقع اختلاف بين هذين العالمين دفع بالأمر إلى الاحتكام لدى أعراب كانوا بباب يحيى البرمكي والنتيجة أنهم وافقوا الكسائي فاستكان سيبويه (ابن هشام، ب.ت، 88/1).

والجدير بالذكر أن سبب انشغال العرب بالنحو في البداية هو شيوع اللحن بسبب دخول الأعاجم في الإسلام، وهو الذي دفعهم إلى هذه العناية الفائقة بالنحو ليعصمهم من الوقوع في الخطأ، وفي هذه المرحلة ظهرت كتب عدة تحت عنوان (لحن العامة) وضعت خصيصا للتصدي لهذا العدو الزاحف؛ وهكذا فرض على هذا النحو أن يتسم في جملته بسمة النحو التعليمي لا العلمي أو بعبارة أخرى أن يكون في عمومته نحوا معياريا لا نحوا وصفيا (تمام حسان، 1973، ص13).

وقد حصل هذا التحول لعدة أسباب منها، مراعاة لغة السيادة وهي لغة قريش، ولاعتبار لغة القرآن الكريم هي اللغة الفصحى، اعتبار الفترة الزمنية التي عرفت فيما بعد بزمان الاحتجاج أو الاستشهاد باللغة وقبائل التي يحتج بلغتها والمنهج الذي وضعه العلماء في تحرياتهم اللغوية....

*أما المنهج التحويلي التوليدي فعلى الرغم من كونه منهجا حديثا عرف في منتصف القرن 20 على يد اللغوي الأمريكي نوام تشومسكي، وهو المنهج الذي يهتم بالجملة ويبني نظريته على أساس توليد الجمل وتحويلها من البنى العميقة إلى البنى السطحية، فإن أمثلة كثيرة يمكن أن نعثر عليها في النحو العربي القديم وفي الدراسات اللغوية عند البلاغيين مما يتفق والمنهج التحويلي.

فقد لخص بعض الباحثين الجوانب التحويلية في النحو العربي في الأمور التالية: (عثمان أمين، 1975، ص23/24)

- 1- مسألة الأصلية والفرعية: النكرة أصل المعرفة، المفرد أصل الجمع...
- 2- مسألة العامل، فهي تمثل البنية العميقة أو الجانب العقلي والإدراكي في اللغة.
- 3- قواعد الحذف والزيادة.
- 4- قواعد إعادة الترتيب: التقديم والتأخير، وما يسميه العرب ب (فضلة) كالمفاعيل والحال...

يبدو واضحاً أن النحاة العرب القدامى لم يتبعوا منهاجاً واحداً معيناً في دراستهم، بل ساروا وفق مختلف المناهج اللغوية، أوهم أخذوا بكل منهاج دونما قصد، فبدؤوا وصفيين ثم غلبت على جهودهم النزعة المعيارية، كما كانت ضمن جهودهم نظرات تاريخية وإسهامات تحويلية، كل هذا يحتاج إلى دراسة موسعة تحيط بهذه الجوانب المختلفة.

ومثلما تخطبوا في مناهج دراستهم كذلك كان عملهم في تقسيماتهم ونظرتهم إلى الأبواب والفصائل النحوية.

* والفصائل النحوية كما عرفها فندريس هي "المعاني التي يعبر عنها بواسطة دوال النسبة" (فندريس، 1950، ص126) وضرب لها أمثلة منها العدد و الشخص، والزمن والحالة الفعلية والتبعية والغاية، فكل هذه وما شابهها فصائل نحوية في اللغات، تسمى دوال النسبة (المورفيمات أو الكلمات) للتعبير عنها.

وقد اتفقت معظم المناهج الحديثة في الدرس اللغوي أنه لا يجوز أن يقسم الكلام في أية لغة معينة إلى أجزاء بناء على تقسيم لغة أخرى، كما أنه ليس من الضروري أن تتشابه الكلمات التي تدرج تحتها". (نايف خرما، 1978، ص283)

وحيث إن الكلمة بأقسامها المختلفة هي نواة الجملة أو التركيب، فإن اللغويين اعتنوا بها وبدراستها ومحالة وضع تعريف لها يصلح في جميع اللغات، فقد عرف بلومفيلد الكلمة بأنها " أصغر شكل حر " (بلومفيلد، بلا تاريخ) أي أصغر شكل يوجد على انفراد دون سوابق أو لواحق أو أحشاء، كما عرف بلومفيلد (الحد) بأنه أصغر من الكلمة ويعني بذلك أصغر وحدة صرفية ذات معنى أي ما يسمى بالمورفيم. وفيما يلي بعض الأمثلة لاختلاف المعايير في تعريف الفصائل أو الأبواب النحوية، في مصادر اللغة العربية مما سبب قصورا في معرفة طرق استعمالها في الجملة.

1- عرف سيبويه المبتدأ بقوله «كل اسم ابتدئ به ليبني عليه الكلام. والمبتدأ والمبني عليه رفع فالابتداء لا يكون إلا بمبني عليه، فالمبتدأ الأول والمبني عليه ما بعده، وهو مسند ومسند إليه (سيبويه، 1317هـ، 1/278).

ففي تعريفه للمبتدأ هذا توضيح لمعيار الموقع، أي موقع الاسم في ترتيب الجملة بينما نراه يستعمل معيارين اثنين في تعريفه للفعل عندما يقول: وأما الفعل.

فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، ولما هو كائن لم ينقطع... والأحداث نحو الضرب والقتل والحمد... (سيبويه، 1317هـ، 2/1).

وهكذا فإن أحد المعيارين اللذين استعملهما سيبويه في تعريفه للفعل صرفي يتعلق بالبنية، وهو أخذ الفعل من لفظ أحداث الأسماء كالضرب، والقتل والحمد، أي أخذ الفعل من المصدر. والمعيار الثاني دلالي يتعلق بأزمة الفعل.

2- وعرف أبو علي الفارسي الاسم «بأنه ما يقع خبرا كما يكون مخبرا عنه وذلك نحو: زيد أخوك وعمر منطلق» (أبو علي الفارسي، 1980، ص87) وعرفه في موضع آخر بأنه «مادل على معنى، وذلك المعنى يكون شخصا وغير شخص» (م. السابق، 1980، ص70).

كما عرف أبو علي الفعل بأنه «ما دل على حدث وزمان» وعرف الحرف بقوله «وأما الحرف فما يدل على معنى في غيره» (م. السابق، 1980، ص79). فقد استعمل أبو علي في تعريفه الأول للاسم معيارا هو موقع الكلمة في تركيب الجملة، أي وقوع الاسم خبرا أو مخبرا عنه أما في تعريفه الثاني للاسم فقد استعمل معيارا دلاليا هو علاقة الاسم بالمعنى أي ارتباط الكلمة بشيء خارج الترتيب الداخلي لنمط الجملة.

واستعمل في تعريفه للفعل معياري الحدث والزمان، وهما معياران مرتبطان بالمعنى والتبويب القواعدي للزمن، أما في تعريفه للحرف، فقد استعمل معيار المعنى، وهو ارتباط الحرف بالخارج.

3- عرف ابن جني الاسم بقوله: «فالاسم ما حسن فيه حرف من حروف الجر، أو كان عبارة عن شخص» (ابن جني، 1988، ص15).

وعرف الفعل بقوله: «والفعل ما حسن فيه (قد) أو كان أمرا» كما عرف الحرف بقوله: «والحرف ما لم تحسن فيه علامات الأسماء، ولا علامات الأفعال، وإنما جاء لمعنى في غيره». (م. السابق، 1988، ص16)

فقد استعمل ابن جني في تعريفه للاسم معيارين، أحدهما موضع الاسم في الجملة، بدخول حرف من حروف الجر عليه، والثاني معيار المعنى بدلالته على شخص أي أن ابن جني استعمل في تعريفه للاسم معيارا لغويا ومعيارا خارجيا.

وكذلك استعمل في تعريفه للفعل معيارين، أحدهما معيار موقع الفعل في الجملة بدخول (قد) قبله، والثاني المعيار الزمني بدلالته على الأمر.

واستعمل في تعريف الاسم أيضا معيارين، أحدهما معيار الموضع بعدم اقترانه بعلامات الأسماء أو الأفعال، والثاني معيار المعنى، بدلالته على معنى في غيره.

وعرف ابن جني الفعل المضارع بقوله: «والفعل مضارع ماكانت في أوله إحدى الزوائد الأربع، وهي الهمزة والنون والتاء والياء» (م. السابق، 1988، ص16) وهي التي نسميها حروف المضارعة فقد استعمل ابن جني في تعريفه المضارع هذا معيارا شكليا يتعلق ببنية المضارع من حيث قبوله لهذه السوابق الصرفية.

كما عرف ابن جني المصدر بقوله: «اعلم أن المصدر كل اسم دل على حدث وزمان مجهول، وهو وفعله من لفظ واحد، و الفعل مشتق من المصدر(م. السابق، 1988، ص44).

فقد استعمل في تعريفه للمصدر ثلاثة معايير: معياري الحدث والزمان وهما معياران دلاليان، ومعيار صرفي يتعلق بالبنية لكون المصدر والفعل من لفظ واحد، والفعل مشتق من المصدر.

وكذلك عند ما عرف ابن جني النكرة قال: «فالنكرة مالم تخص الواحد من جنسه نحو: رجل، غلام وتعتبر النكرة باللام وبرب، نحو: الرجل، الغلام، ورب رجل ورب غلام»(م. السابق، 1988، ص45) فهنا استعمل ابن جني في تعريفه للنكرة معيارين أحدهما دلالي وهو عدم اختصاص النكرة بواحد من جنسه أي أنها تدل على عموم لا خصوص، والثاني معيار الموضع، وهو مجيء النكرة مقترنة باللام وبرب.

4- عرف المبرد الاسم بقوله: «الاسم ما كان واقعا على معنى نحو الرجل، وفرس وزيد وعمرو، وما أشبه ذلك، وتعتبر الأسماء بواحدة، كل ما دخل عليه حرف من حروف الجر فهو اسم وإن امتنع من ذلك فهو ليس باسم(المبرد، 1963، ص64) فهنا نرى المبرد يستعمل في تعريفه الاسم معيارين أحدهما مرتبط بدلالة الاسم أي ارتباطه بالخارج، والمعيار الثاني مرتبط بالموضع، أي بموقع الاسم في الجملة، وهو أن الاسم يأتي بعد حرف جر.

5- أما ابن السراج فيعرف الاسم والفعل و الحرف بقوله «فالاسم مجاز أن تخبر عنه، نحو: عمرو منطلق ورجل في دار، والفعل ما كان خبرا ولا يجوز أن يخبر عنه، وما أمرت به، فالخير، نحو: يذهب والأمر نحو: اذهب، اقتل، دع، اضرب، وما أشبه ذلك وتعتبر الفعل(يسوف)و(قد)وبالأمر، فما حسن فيه أحد هذه الثلاثة فهو فعل... والحرف مالا يجوز أن يكون خبرا ولا يخبر عنه، نحو: من، وإلى، وألف الاستفهام وهل (ابن السراج، ب.ت، ص27) ففي تعريف ابن السراج هذا يتضح معيار نحوي هو الخبر والإخبار وهذا المعيار مرتبط بموضع الكلمة في الجملة.

وفي هذه الدراسة اتضح لنا بجلاء أن الدرس النحوي العربي القديم قد سلك عن غير قصد مناهج البحث اللغوي المختلفة؛ الوصفي و المعيارى و التاريخى و التحويلي ، و إنه اعتمد معايير مؤتلفة في آن واحد، بالإضافة إلى أن مفهوم النحو القديم لم يخرج في معظمه عن مفهوم النحو الحديث المعتمد على الإعراب و الاختيار و المطابقة و الموقعية، وإن أهم ما في النحو العربي أنه نحو شامل يدرس الصوت و النظم و الدلالة، وهو بذلك يصل اللغة بالفكر، ويعالج الشكل و المعنى و هذه الخصائص هي التي يهدف إليها التطور الحديث في دراسة اللغة» (عبد الرأجي، 1979، ص160) رغم أن النحو العربي نحو تقليدي في مجمله».

المصادر و المراجع

- 1- ابن جنى، أبو الفتح عثمان : الخصائص، دار الكتب عصر 1374 هـ ، تحقيق محمد علي النجار
- 2- ابن جنى، أبو الفتح عثمان : اللمع، تحقيق د.أبو مغلي، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، عمان الأردن 1988 .
- 3- ابن السراج الموجز في النحو، مؤسسة بدران للنشر و الطباعة بيروت 1965م
- 4- ابن فضاء الأندلسي : الرد على النجاة، تحقيق شوقي ضيف دار العارف مصر 1982 م
- 5- ابن هشام أبو محمد عبد الله بن يوسف : مفتي اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى القاهرة
- 6- أمين عثمان، فلسفة اللغة العربية، سلسلة المكتبة الثقافية، القاهرة 1975 م
- 7- أبو الطيب اللغوي عبد الواحد بن علي : مراتب النحويين، تحقيق أبي الفضل إبراهيم القاهرة 1974
- 8- أبو العباس محمد بن يزيد : المختضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت 1985م
- 9- أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد : المسائل العكسريات، تحقيق علي جابر المنصوري، مطبعة الجامعة بغداد 1980 م
- 10- أبو محمد عبد الله بن مسلم : مشكل القرآن، تحقيق السيد أحمد صقر، مطبعة البابي الحلبي مصر 1954 م
- 11- أوطان ستيفن: دور الكلمة في اللغة، ترجمة د كمال بشر عن the wodoud ts use دار الطباعة القومية، مصر 1962م

- 12-بشر كمال محمد : دراسات في علم اللغة – القسم الثاني، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ط1 القاهرة 1998م
- 13-بلوم فيلد، ليونارد، اللغة، دار هنري هولت وشركاؤه نيويورك 1933م
- 14-الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمان : دلائل الإعجاز، منشورات مكتبة القاهرة 1971
- 15-الثعالبي، أبو منصور عبد المالك .فقه اللغة وسر العربية، تحقيق أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية القاهرة 1952م
- 16-حسان تمام العربية معناها ومبناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة 1973
- 17-حسان تمام اللغة بين المعيارية والوصفية، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب 1980 م
- 18-حسن عباس النحو الوافي، ط1 دار المعارف مصر 1947م
- 19-خرما نايف : أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآراء، الكويت 1988 .
- 20-الراجحي، عبدة فقه اللغة في الكتب العربية، دار النهضة العربية بيروت 1972 م
- 21-الراجحي، د عبده : النحو العربي والدين الحديث، دار النهضة العربية، بيروت 1979 م
- 22-السعران، د محمود : علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، دار النهضة للطباعة والنشر القاهرة
- 23-سيبويه أبو بشر عمرو : الكتاب، المطبعة الأميرية بولاق مصر 1317 هـ
- 24-السيوطي، جلال الدين عبد الرحمان : الزهر في علوم اللغة، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وزملاؤه مطبعة الجلبي – القاهرة .
- 25-لجنة أحياء التراث بالمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة 1963 م
- 26 -ماربو باي : أسس علم اللغة، ترجمة د أحمد مختار عمر، منشورات جامعة طرابلس، ليبيا 1973
- 27-مجمع اللغة العربية بالقاهرة : مجلة المجمع، العدد الأول، القاهرة 1934م
- 28 — المخزومي مهدي : مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة، مطبعة الحلبي القاهرة 1958م
- 29-فندريس : اللغة، تعريب، عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية القاهرة 1950 م